التحديات الجيوبوليتكية المحيطة بالجغرافية السياسية للصين ودورها في تطوير قدراتها العسكرية

م.م. عذراء مجيد محمد سعيد

وزاره التربية مديريه تربية الكرخ الثانية

aThramajed@ec.edu.iq

الملخص:

تطور القدرة العسكرية الصينية يشكل موضوعاً مهماً يثير الكثير من الانتباه والنقاش في المجتمع الدولي. في ضوء التحديات الجيوبوليتكية التي تحيط بالبيئة الإقليمية والدولية التي بفضل نموها الاقتصادي السريع، تمكنت الصين من تعزيز استثماراتها في التكنولوجيا العسكرية وتحديث قواتها المسلحة بشكل كبير خلال العقود الأخيرة. والصين تسعى جاهدة لتطوير واستخدام تكنولوجيا حديثة في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، والفضاء، والأسلحة النووية، مما يجعلها قوة عسكرية متقدمة على الصعيد العالمي. تزايد القدرة العسكرية الصينية يساهم في تحولات جيوسياسية عالمية، مع تأثيرات ملحوظة على التوازنات العسكرية الإقليمية والدولية.

و يثير تطور الصين العسكري مخاوف بشأن التوترات الإقليمية، خاصة في مناطق النزاعات المحتملة كبحر الصين الجنوبي، ويحتمل أن يؤدي إلى سباق تسلح جديد. تتطلب تحديات القدرة العسكرية الصينية استجابة دولية منسقة وفعالة، بما في ذلك تعزيز الحوار الدبلوماسي، والتعاون الأمني، وإطارات الثقة المتبادلة للحفاظ على الاستقرار الإقليمي والدولي. ان تطور القدرة العسكرية الصينية يمثل تحدياً وفرصة في آن واحد، ويتطلب استجابة دولية منسقة تتعامل بحذر مع الآثار الجيوسياسية والاستراتيجية لهذا التطور على الساحة العالمية، ولتحقق من صحة الفرضية اعتمد البحث على المنهج التحليلي (تحليل القوة) والوظيفي على الرغم من ان الظاهرة لا تزال قيد التفاعل والاختبار فان البحث توصل الى عدة استنتاجات لعل من أهمها علاوة على تطوير القدرة العسكرية الصينية لتعزيز نفوذها الإقليمي والعالمي لتحقق مكانة استراتيجية ، ومواجهة التحديات تتطلب قدرة عسكرية وحوار دولي لتحقيق الاستقرار والتفاهم المشترك.

الكلمات المفتاحية: **(**تطور، قدرة، قدرات، عسكرية، امن**)**.

Geopolitical challenges surrounding China's geopolitics and its role in developing its military capabilities

Assist Teacher Athraa Majed Mohammed Saeed
Ministry of Education, Second Karkh Education Directorate
aThramajed@ec.edu.iq

Abstract:

The development of China's military capabilities is an important topic that attracts much attention and discussion in the international community. In light of the geopolitical challenges surrounding the regional and international environment, thanks to its rapid economic growth, China has been able to significantly increase its investments in military technology and modernize its armed forces in recent decades. China is striving to develop and use modern technology in areas such as artificial intelligence, space, and nuclear weapons, making it an advanced military power on the global level. The growth of China's military capabilities contributes to global geopolitical transformations, with significant impacts on regional and international military balances. China's military development raises concerns about regional tensions, especially in potential conflict areas such as the South China Sea, and could potentially lead to a new arms race. The challenges of China's military capabilities require a coordinated and effective international response, including strengthening diplomatic dialogue, security cooperation, and mutual trust frameworks to maintain regional and international stability. The development of Chinese military capabilities represents both a challenge and an opportunity, and requires a coordinated international response that deals cautiously with the geopolitical and strategic implications of this development on the global stage. To verify the validity of the hypothesis, the research relied on the analytical approach (force analysis) and the functional approach. Although the phenomenon is still being interacted with and tested, the research reached several conclusions, perhaps the most important of which is that in addition to developing Chinese military capabilities to enhance its regional and global influence to achieve a strategic position, facing challenges requires military capabilities and international dialogue to achieve stability and mutual understanding.

Keywords: (development, capacity, capabilities, military, security).

المقدمة:

في العقود الأخيرة، شهد العالم تحولاً استراتيجياً هاماً مع ظهور الصين كلاعب بارز في المشهد العسكري العالمي. من خلال استراتيجياتها العسكرية المتطورة وزيادة الاستثمارات في التكنولوجيا العسكرية، تعززت قدرة الصين العسكرية بشكل ملحوظ، مما أثار اهتمام العديد من الدراسات والتحاليل الدولية.

تتميز الصين بنهج استراتيجي شامل يستهدف تحقيق التفوق العسكري في مجمل الأبعاد، بدءاً من التحديث المستمر للقوات التقليدية إلى تطوير القدرات الجديدة مثل الفضاء والسيبرانيات. علاوة على ذلك، تأتي استراتيجية الصين العسكرية في إطار رؤية أوسع تشمل التوسع الاقتصادي والجيوسياسي في مختلف أنحاء العالم، مما يعزز من تأثيرها وتواجدها العالمي.

من الملاحظ أن الصين تسعى بنشاط لتعزيز قدراتها العسكرية بغية تعزيز موقفها الاستراتيجي وحماية مصالحها الوطنية والاقتصادية على الصعيد العالمي. ومع تصاعد التوترات الإقليمية والدولية، يعد فهم تطور القدرة العسكرية الصينية أمراً حيوياً لتقييم التوجهات الجيوسياسية المستقبلية والتأثيرات المحتملة على النظام الدولي.

لذا، يتطلب هذا البحث استعراضاً شاملاً لتطور القدرة العسكرية الصينية، بما في ذلك العوامل المحفزة لهذا التطور، والتحديات التي تواجهها، بالإضافة إلى التأثيرات المترتبة على النظام الدولي والسياسات الأمنية العالمية.باختصار، يجسد تحليل تطور القدرة العسكرية الصينية دراسة معمقة تندرج ضمن سياق العلاقات الدولية الحديثة، ويمثل موضوعاً استراتيجياً ذو أهمية بالغة في فهم الديناميكيات العسكرية والجيوسياسية العالمية المعاصرة.

أولا: مشكلة البحث:

تطور القدرات العسكرية الصينية يثير عدة مشاكل وتحديات على الصعيدين الإقليمي والدولي، من بينها:

١. هل تطوير القدرات العسكرية الصينية يؤدي إلى زيادة التوترات في المناطق الإقليمية مثل بحر الصين الجنوبي؟.
٢. هل يثير تطور القدرات العسكرية الصينية مخاوف من دخول سباق تسلح جديد في المنطقة؟ .
٣. هل تطوير القدرات العسكرية الصينية يثير استفزازاً دولياً، خاصة فيما يتعلق بالتوازن الإقليمي والدولي والأمن الجماعي؟.
٤. هل تنطوي التطورات العسكرية الكبيرة على حاجة متزايدة للشفافية والثقة المتبادلة بين الدول، خاصة فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية والتحضيرات للنزاعات؟.

٥. هل يؤدي تطوير القدرات العسكرية الصينية إلى تغيير في التوازنات العسكرية الدولية وهل يمكن أن يؤثر على الأمن الدولي بشكل عام، مما يتطلب تقييمات دقيقة للتأثيرات الجيوسياسية والعسكرية المحتملة؟.

ثانيا: فرضية البحث

بالاعتماد على مشكلة البحث يمكن صياغة الفرضية الاتية :

ان التحولات الجوهرية في القدرة العسكرية للصين والتحديات التي تنشا عنها لها تاثيرات جيوسياسية تتعلق بالامن علاوة على احداث تغيرات في ميزان القوة الإقليمي والدولي.

ثالثا: حدود البحث:

تنحصر حدود البحث بالجغرافية السياسية لجمهورية الصين الشعبية

خارطة (١) الموقع الفلكي من كافة الجهات التي تحيط بالصين

المصدر : https://www.google.com/search

رابعا: أهمية البحث:

يمثل تطور القدرات العسكرية الصينية جزءاً أساسياً من استراتيجية الدولة الشاملة لتحقيق الأمن والاستقرار الداخلي والدولي، مما يجعله موضوعاً ذا أهمية بالغة في السياسات الأمنية والجيوسياسية العالمية المعاصرة.

اذ يحمل تطور القدرات العسكرية الصينية أهمية كبيرة على الصعيدين الوطني والدولي، ويشمل عدة جوانب تؤثر بشكل مباشر على السياسات الأمنية والاستراتيجية العالمية. ويعتبر تطوير القدرات العسكرية الصينية أساسياً لتعزيز الدفاع الوطني وحماية السيادة الوطنية. بفضل تحسين الجاهزية والتكنولوجيا العسكرية، تكون الصين قادرة على التصدي للتهديدات الخارجية المحتملة والحفاظ على استقرارها الداخلي. ويعزز تطور القدرات العسكرية الصينية من

قدرة الصين على ممارسة النفوذ في المناطق الإقليمية والدولية، وهذا ينعكس في تأثيرها على الشؤون الدولية والمفاوضات الدبلوماسية. ومن خلال تطوير القدرات العسكرية، تعمل الصين على تحقيق درجة عالية من الاستقلالية الاستراتيجية في مجال الدفاع والأمن، مما يقلل من تبعيتها للقوى الخارجية ويعزز من قدرتها على اتخاذ القرارات السيادية المستقلة.

يسهم تطور الصناعات العسكرية والتكنولوجيا العسكرية في دعم الاقتصاد الوطني من خلال تعزيز الابتكار التكنولوجي وخلق فرص عمل، بالإضافة إلى تأثيرها الإيجابي على القطاعات الأخرى كالبحث العلمي والتكنولوجي. ويعتبر تطوير القدرات العسكرية وبناء الردع الاستراتيجي جزءاً من استراتيجية الصين للحفاظ على السلم والاستقرار الإقليمي والعالمي، حيث تعمل على تعزيز قدرتها على الرد بقوة في حالة الضرورة دون التورط في صراعات عسكرية مباشرة.

خامسا: اهداف البحث:

تكمن اهداف البحث في كالاتي:

١. تطوير القدرات العسكرية يساهم في تعزيز قدرة الصين على حماية حدودها وسيادتها الوطنية من أي تهديدات خارجية محتملة، وتأمين الاستقرار الداخلي.
٢. يعزز تطور القدرات العسكرية من دور الصين في السياسة الدولية ويعكس التفاوض الدبلوماسي على الساحة العالمية، مما يعزز من مكانتها كلاعب بارز في النظام الدولي.
٣. بوصفها أكبر دولة تصديرية وثاني أكبر اقتصاد عالمي، تعمل الصين على حماية مصالحها الاقتصادية والتجارية في مختلف أنحاء العالم، وتطوير القدرات العسكرية تسهم في ذلك.
٤. تطوير القدرات العسكرية يساهم في بناء ردع استراتيجي، حيث يكون للصين قدرة على التصدي لأي تحديات أمنية قد تواجهها بطريقة تؤكد قوتها وجاذبيتها على المستوى الدولي.
٥. يشمل التطور العسكري الصيني أيضًا التركيز على تطوير التكنولوجيا العسكرية المتقدمة مثل الفضاء والسيبرانيات، مما يعزز من قدراتها الجديدة والمستقبلية في مجالات الحرب الإلكترونية والاستخبارات الاصطناعية.

٦. يتعدى تطوير القدرات العسكرية الصينية مجرد تحسين للدفاع الوطني، إذ يعكس استراتيجية شاملة تهدف إلى تعزيز النفوذ العالمي والاستقرار الإقليمي، بالإضافة إلى تأمين المصالح الاقتصادية وتعزيز الردع الاستراتيجي في المنطقة وعلى مستوى العالم.

سادسا: منهجية البحث:

تطلب البحث استخدام منهجين مهمين في الدراسات الجغرافية السياسية والجيوبولتكية هما: المنهج التحليلي (تحليل القوة) للولوج الى تحليل قوة الصين ومدى تأثير التطوير للقدرات العسكرية في الساحتين الإقليمية والدولية.

كما استخدم المنهج الوظيفي لتحديد ومعرفة وظيفة الدولة وأهدافها الجيوبولتكية من وراء تحديث قوتها العسكرية وتطوير قدراتها.

سابعا: هيكلية البحث

قسم البحث الى ثلاثة مباحث:

تناول المبحث الأول: واقع والقدرات العسكرية والصينية فيما تناول المبحث الثاني التحديات الجيوبولتكية التي تواجه الصين ودورها في تطوير قدراتها العسكرية فيما تناول المبحث الثالث مستقبل القوة العسكرية الصينية في ضوء تنامي التحديات التي تواجه الصين في البيئتين الإقليمية والدولية.

المبحث الأول

القوة والقدرات العسكرية الصينية

تسعى جمهورية الصين الشعبية بنشاط إلى تعزيز قدراتها في جميع المجالات، بهدف تعزيز موقعها كقوة دولية مؤثرة. تركز الجهود بشكل خاص على تعزيز القدرات العسكرية والأمنية، وذلك لمواجهة التحديات والتهديدات في مناطقها الإقليمية والدولية. يُعتبر التطوير العسكري أحد الأدوات الرئيسية التي تساهم في تحقيق أهدافها الإستراتيجية. بالإضافة إلى القوة العسكرية، فإن تحقيق الأهداف الرفيعة لأي دولة يتطلب أيضًا دعمًا من العوامل الأخرى مثل القوة الاقتصادية، والقوة السياسية، والتقدم التكنولوجي. هذه العوامل تشكل جوهر القدرة الشاملة للدولة، حيث لا يمكن تحقيق القوة الوطنية من دون توازن متكامل بين هذه الأبعاد المترابطة.

(البديري، بزوغ القوة من الشرق ، السلسلة الجامعية، ٢٠١٥، صفحة ٣٥)

وبناء على ما تقدم ، يقدم البحث تحليلا لقوة والقدرات العسكرية الصينية وفق الاتي:

أولا :الانفاق العسكري: الاستراتيجية العسكرية الصينية تثير جدلاً كبيراً نظراً لعدم دقة الأرقام التي تُعلن عنها في الإنفاق والتطوير العسكري. هذا النقص في الشفافية يثير مخاوف دول أخرى، حيث يمكن أن يكون الإعلان عن الإنفاق العسكري الصيني عائقاً أمام تقدم التطور العسكري والاقتصادي الصيني. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر الصين أن الكشف عن الأرقام الحقيقية قد يؤدي إلى تفاقم المخاوف لدى الدول الكبرى بشأن التحديات المحتملة التي يمكن أن تطرحها القوة العسكرية الصينية في المستقبل، وقد يؤدي إلى إعادة النظر في الموازين الدولية. ويبين الجدول الاتي حجم الانفاق العسكري الصيني لسنوات مختارة.

جدول (١) حجم الانفاق العسكري الصيني لسنوات مختارة

السنة	حجم الانفاق العسكري (مليار دولار امريكي)	نسبة النمو السنوي %
2019	178	7.5%
2020	183	2.8%
2021	193	5.5%
2022	207	7.3%
2023	224	8.2%

الجدول يوضح حجم الإنفاق العسكري للصين خلال الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٣، ويمكن تحليل البيانات كالتالي:

١. الزيادة المستمرة في الإنفاق:

يتضح من الجدول أن الإنفاق العسكري الصيني قد شهد زيادة مستمرة على مدى السنوات الخمس الماضية. بدءًا من ١٧٨ مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلى ٢٢٤ مليار دولار في عام ٢٠٢٣، وهو ما يعكس زيادة ملحوظة بنسبة ٢٦% خلال هذه الفترة.

٢. نسبة النمو السنوي:

نلاحظ أن نسبة النمو السنوي في الإنفاق العسكري كانت متقلبة بعض الشيء لكنها ظلت إيجابية باستمرار. في عام ٢٠١٩، كانت نسبة النمو ٧.٥%، ثم تباطأت قليلاً في ٢٠٢٠ إلى ٢.٨%، ربما بسبب التحديات الاقتصادية العالمية المرتبطة بجائحة COVID-١٩. بعدها، عادت نسبة النمو للارتفاع بشكل تدريجي، لتصل إلى ٨.٢% في عام ٢٠٢٣، مما يشير إلى عزم الصين على زيادة استثماراتها في القطاع الدفاعي، ربما كرد فعل على التوترات الجيوسياسية المتزايدة في المنطقة.

٣. أسباب الزيادة في الإنفاق:

من المرجح أن تعكس هذه الزيادة في الإنفاق العسكري جهود الصين لتعزيز قوتها العسكرية وتقنياتها الدفاعية. يُحتمل أن تكون الأسباب وراء هذا التوجه تشمل تعزيز الوجود العسكري في بحر الصين الجنوبي، وتطوير أسلحة جديدة بما في ذلك الأسلحة النووية وتقنيات الفضاء، وتحسين القدرات الإلكترونية والتكنولوجية للجيش.

٤.التحديات الاقتصادية

على الرغم من النمو المتواصل في الإنفاق العسكري، فإن نسبة النمو لم تكن ثابتة، وهو ما قد يعكس تأثر الاقتصاد الصيني بالتحديات العالمية والمحلية، مثل تباطؤ النمو الاقتصادي والجائحة، والتي أثرت مؤقتًا على معدل الزيادة في الإنفاق العسكري.

الصين تستثمر بشكل متزايد في قوتها العسكرية لمواكبة التحديات الدولية وتحقيق طموحاتها الجيوسياسية. هذا التوجه يعكس استراتيجية طويلة المدى لتعزيز مكانتها كقوة عظمى عالمية، ويشير إلى احتمال استمرار زيادة الإنفاق العسكري في السنوات المقبلة.

ثانيا: القدرات العسكرية (التقليدية) يقصد بالقدرات العسكرية التقليدية القدرات البشرية (البرية،جوية، بحرية والقوة الصاروخية)الجدير بالذكر هنا تعتمد الصين "مبدأ الكتمان" في تطوير قدراتها العسكرية والاقتصادية، بهدف تجنب عرقلة تقدمها في النظام الدولي من قبل الدول الكبرى، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

من منطلق العقيدة العسكرية الصينية، تهدف الصين إلى تطوير قدراتها العسكرية بما يتماشى مع أدراك قيادتها لضرورة إجراء إصلاحات كبيرة في قواتها العسكرية. هذه الإصلاحات تشمل تحسين هيكل القوات الصينية الحالي، وتطوير عقيدتها العملياتية، وتحسين طرق تدريبها وتوزيعها، بالإضافة إلى تعزيز القدرات في مجالات القيادة والسيطرة. (دي سوين، ١٩٩٧، صفحة ٢١٦)

تدرك القيادة الصينية أن دون تحسين وتطوير مستمر لهذه الجوانب، لن تكون قواتها قادرة على المواجهة والصمود أمام التحديات العسكرية العالمية المتزايدة. لذا، يتم التركيز على تعزيز الكفاءة العسكرية، وتحسين الاستعداد للتحديات الأمنية المتغيرة، وذلك من خلال الاستفادة من التجارب العسكرية العالمية والابتكار في مجالات التكنولوجيا العسكرية والاستراتيجيات العسكرية المتقدمة. (يونس، ٢٠١٦، صفحة ٦٩) باختصار، تُعتبر الإصلاحات العسكرية الصينية جزءًا أساسيًا من استراتيجيتها العسكرية لتحقيق الاستقرار والأمن، وتعزيز قدراتها للتأقلم مع التحولات العالمية والتحديات المعقدة في الساحة الدولية.

استنادًا إلى التطورات السابقة، تأثر الفكر الاستراتيجي الصيني بشكل كبير، مما أدى إلى تغييرات في هيكل قواتها والعقيدة الدفاعية. أصبحت الاستراتيجية العسكرية الصينية تعتمد على مفاهيم الحرب المحلية والدفاع النشط عن أطراف البلاد، بالإضافة إلى استخدام محدود للقوات الجوية والبحرية خارج الحدود. هذا يعكس اهتمامات الصين الاستراتيجية في القارات والمياه البحرية. (عبد السلام، ٢٠١١، صفحة ٦١)

وتلعب الاستراتيجية العسكرية الصينية دورًا مهمًا في حل المشاكل الوطنية والإقليمية، خاصة خلال فترة الحرب الباردة. يمتلك الجيش التحرير الشعبي الصيني نظامًا قتاليًا منظمًا مكونًا من وحدات وأفراد ومعدات عسكرية ثقيلة وطائرات، مما يجعله أكثر من أي مؤسسة عسكرية أخرى في آسيا. بالتالي، يُظهر هذا التحول في الفكر الاستراتيجي والتكتيكات العسكرية للصين تكيفها مع التحديات الجديدة والتطورات الدولية، مما يعزز دورها كلاعب استراتيجي رئيسي على الساحة الدولية.

من حيث القوة العسكرية البرية يبلغ عدد افراد القوات المسلحة الصينية ما يقارب (٢.٥) مليون جندي، وبذلك يعتبر الجيش الاكبر عالمياً من حيث القوة العددية، فضلا عن هناك قوة بشرية مؤهلة للخدمة العسكرية في الصين ما يقارب (٣٠٠) مليون نسمة، ويصل منهم نحو (٩) ملايين سنوياً الى سن التجنيد "الاجباري"، واضافة لذلك تضم القوات العسكرية الصينية البرية (الشرطة العسكرية و شبه عسكرية) اكثر من (١.٥) مليون فرداً، والقوات الاحتياطية البالغ عددهم (٨٠٠) الف فرداً.

ان جيش التحرير الشعبي الصيني يعود تاريخ تشكيله إلى حقبة ما قبل الحرب العالمية الثانية، حيث نشأ خلال فترة الحروب الأهلية بين الجناحين الشيوعي والوطني في الصين، وكذلك خلال الصراع ضد القوات اليابانية. تشكلت جذور المؤسسة العسكرية الصينية من خلال مجموعات عصابات مسلحة، وفقاً لرؤى ماو تسي تونغ في هذا السياق. تحول هذا الجيش تدريجياً إلى قوة منتظمة تدعمها مليشيات شعبية مسلحة بكثافة. ومنذ إجراء الاصلاحات الاقتصادية، أصبحت الصين تولي أهمية كبيرة لمنظومتها العسكرية، وذلك في إطار طموحاتها في فرض نفوذها وتأثيرها على المستوى الإقليمي والدولي. تمارس الصين سياسة حازمة في استعادة السيادة على الأراضي المُعاد تملكها، بما في ذلك تايوان (فرموزا). كما تسعى الصين إلى تطوير قدراتها العسكرية واستحواذها على أسلحة متطورة، بهدف تحقيق تطلعاتها المستقبلية وتعزيز موقعها كلاعب رئيسي في الساحة العسكرية العالمية. بهذا الشكل، تُعتبر سياسة الجيش الصيني وتطوراته التاريخية جزءاً أساسياً من استراتيجية الصين الشاملة في تعزيز قوتها وتأمين مصالحها الوطنية والدولية. (عبد الحي، ٢٠١٤، صفحة ١٣١)

حجم الجيش الصيني الكبير لا يعني عدم اهتمامه بالنوعية بجانب الكمية في هيكله العام. خلال عهد "دينغ شياوبينغ"، تمت عملية هيكلية للمؤسسة العسكرية الصينية، حيث تم تدريجياً خفض عدد الجنود بدءاً من الثمانينات، حيث خفض بمقدار مليون جندي تقريباً، وفي عام ١٩٩٧ تم خفض نصف مليون جندي إضافي. في عام ٢٠٠٥، تم خفض عدد إضافي بحوالي ٢٠٠ جندي. على الرغم من هذه التخفيضات المستمرة، حافظ الجيش الصيني والقوات التابعة له على مركزهم كأكبر قوة عسكرية في العالم من حيث العدد.

وفقًا لهذه التحديثات، شهد الجيش الصيني تغييرات عدة في السياسات والهياكل العسكرية. تمثلت هذه التغييرات في إعادة تفعيل الرتب العسكرية التي ألغاها ماو زيدونج بسبب اعتبارها تعبيرًا عن طبقية معينة. كما تم التحول من نظام الانتماء الطوعي إلى نظام الخدمة الإلزامية في الجيش. اما من حيث قوتها البحرية فان القيادة الصينية أظهرت اهتمامًا بتحديث إمكانيات الجيش، بما في ذلك بناء عدد كبير من الغواصات التقليدية، مما جعل الأسطول الصيني يحتل المرتبة الثانية عالميًا. اما من حيث القدرات "الصاروخية" ، كانت الصين نشطة في تجارب الصواريخ العابرة للقارات منذ بداية الثمانينات. بدأت الصين أيضًا بتطوير قدراتها في مجال إطلاق الأقمار الصناعية، ومنذ عام ١٩٨٢ بدأت في إجراء تجارب على الغواصات الحاملة للصواريخ الاستراتيجية.

(الدسوقي، ٢٠٠٠، صفحة ١٥٣)

يبدو أن الصين تتبنى استراتيجية تطوير منظومتها العسكرية بشكل تدريجي وصامت، موازياً لتطور منظومتها الاقتصادية بمبدأ "التحديث الصامت والنمو التدريجي". الصين تعلن دائماً أنها تهدف إلى الحفاظ على دفاعاتها، وعلى الرغم من إجراءاتها الاستعراضية للقوات، فإنها تواصل بناء قدراتها العسكرية بوتيرة سريعة ومتقدمة. وان الوضع العسكري الصيني يثير قلقًا كبيرًا لدول جنوب وشرق آسيا، بالإضافة إلى الدول ذات المصالح المشتركة في المنطقة. تبدو أي تحركات عسكرية حقيقية من جانب الصين محسوبة بدقة، وتواصل الصين سياسة الحفاظ على استقرارها الإقليمي بشكل سلمي والتركيز على استراتيجيتها الناعمة في التعامل مع الدول المحيطة بها. وبالنسبة لتصريحاتها الرسمية لا تظهر أي نية هجومية أو نوايا حادة، مما يعكس استراتيجية تركز على النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي بدلاً من التوترات العسكرية المباشرة. (البديري، بزوغ القوة من الشرق ، السلسلة الجامعية، ٢٠١٥، صفحة ٣٧)

وفي أطار القدرات العسكرية الصينية، وحسب تقارير و زارة الدفاع الامريكية، التي تشير الى امتلاك الصين صواريخ باليستية متوسطة المدى والقادرة على اصابة اهداف برية وبحرية، وغواصات قتالية متطورة، ومن حيث قدراتها الجوية نظم تسليح وتكنولوجيات متقدمة في مجال الدفاع الجوي، وبالإضافة الى حيازة طائرات مقاتلة حديثة، والقيام

ببناء حاملات طائرات متطورة بقدرات ذاتية، وانشاء قوة بحرية قادرة على العمل في البحار لمسافات ابعد مما كان متصوراً تقليديا بالنسبة لها، وكذلك تطوير انظمة صاروخية متقدمة لاستهداف الأقمار الصناعية، وانظمة صاروخية مضادة للصواريخ العابرة للقارات، فضلا عن توسيع مجال تحالفاتها العسكرية الخارجية في منطقة جنوب وجنوب شرق اسيا، المحيطة بالهند والقريبة من تايوان. أنظر الى الجدول رقم (١) يوضح القدرات العسكرية الصينية . (عبد الحي، ٢٠١٤، صفحة ١٣٦)

الجدول(٢) القدرات العسكرية الصينية والترتيب العالمي

النوع	العدد	المرتبة عالميا
الدبابات القتالية	٩١٥٠ دبابة	الثاني عالميا
العربات العسكرية	٤٧٨٨ عربة	الخامس عشر عالميا
القوة الدفاعلية المسحوبة يدويا	٦٢٤٦ قطعة	الثاني عالميا
منصات اطلاق الصواريخ	١٧٧٠ منصة	الثالثة عالميا
الطائرات الحربية	2860	الثالث عالميا
الطائرات القتالية والاعترتضية	١٠٦٦ طائرة	الثالث عالميا
الاسطول البحري	٦٧٣ قطعة بحرية من ضمنها حاملة طائرات و٤٧ فرقاطة بحرية و٢٥ مدمرة و٢٣ سفينة حربية كورفيت	الثاني عالميا
الغواصات حربية	٦٧ غواصة	الثالثة عالميا

المصدر: الزيات ،محمد مجاهد (٢٠١٦)، تعاون دون شراكات استراتيجية دفاعية او تصنيع عسكري، مجلة اراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، جدة– المملكة العربية السعودية، العدد ١٠٦ ، ص٢٤.

خريطة (٢) مديات الصواريخ البالستية العابرة للقارات

المصدر: الزيات ،محمد مجاهد (٢٠١٦)، تعاون دون شراكات استراتيجية دفاعية او تصنيع عسكري، مجلة اراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، جدة– المملكة العربية السعودية، العدد ١٠٦ ، ص٢٦.

بناءً على ما سبق، يمكننا أن نلاحظ أن التفوق الاقتصادي الصيني له تأثير كبير على تطوير القدرات العسكرية للصين. بدأت الصين برفع ميزانياتها الدفاعية بشكل كبير منذ بداية تسعينات القرن الماضي، مما ساهم في تحديث قواتها البرية وتطوير ترسانتها النووية. ومع ذلك، لم تكتف الصين بذلك فقط، بل زادت من طموحاتها لترصين المنظومة العسكرية في كافة المجالات والصنوف.

بهذا النهج، تسعى الصين إلى تحقيق توازن القوى في المنطقة وتعزيز دورها كلاعب استراتيجي رئيسي في الساحة الدولية، مستفيدة من التقدم الاقتصادي الذي يمكنها من تحقيق أهدافها الاستراتيجية على مستوى الأمن والدفاع.

الصين قد ركزت بشكل كبير على تطوير وتحديث قدراتها البحرية في السنوات الأخيرة، حيث تمتلك اليوم أسطولاً بحرياً من بين أكبر الأساطيل في العالم، بعد الولايات المتحدة الأمريكية. تتضمن قوتها البحرية أنواعاً جديدة من الغواصات التقليدية والنووية، مجهزة بصواريخ بالستية، وتستخدم تكنولوجيا رادارات بعيدة النطاق وأقمار صناعية وشبكات سونار في قاع البحر لتعزيز قدرتها على تنفيذ صواريخ بالستية مضادة للسفن. (المعيني، ٢٠١٨، الصفحات ١٥٦-١٥٧)

بالإضافة إلى ذلك، لديها عدد من السفن الحربية المتطورة، مثل لويانغ ٣، التي تمتلك القدرة على إطلاق صواريخ مشابهة لصواريخ كروز بعيدة المدى والمضادة للسفن. كما تمتلك ثلاثة سفن ناقلة للجنود من نوع ٠٧١، المعروفة باسم "التمساح البحري"، والتي تتميز بقدرات هائلة في نقل وإنزال الجنود البحريين على الشواطئ المعادية. هذا

التطوير والاستثمار الكبير في القوات البحرية يعكس التزام الصين بتعزيز قدراتها العسكرية البحرية، وتحقيق الاستقلالية الإستراتيجية في مجالات الدفاع والأمن، مما يعكس دورها المتنامي كلاعب رئيسي في التوازنات الإقليمية والدولية. (اس تشايس، ٢٠١٦، الصفحات ٩-١٠)

وفيما يتعلق بالقدرات الجوية العسكرية الصينية والسلاح الجوي، تضم المنظومة الجوية ما يقارب ثلاثة الاف طائرة حربية، عبارة عن نسخ مطورة من ((ميج ٢١)) و ((ميج ٢٣)) تعرف بأسم ((جي ٧))، والمقاتلة((جي ١٠)) وهي احدى اكثر المقاتلات تطوراً، وتمتلك الصين حالياً اكثر من مئة مقاتلة ((سوخوي ٢٧))، كما ووقعت الصين مع روسيا صفقة لشراء اكثر من مئة طائرة قتالية من طراز ((سوخوي ٣٠))، التي لها القدرة على منافسة المقاتلة الشبح الامريكية، اذ تعتمد هذه الطائرات على السرعات العالية، ولايستطيع الا عدد محدود و متطور من الرادارات الحديثة التقاطها، وفي عام ٢٠١٦ رسميا عن امتلاك الصين لأحدث المقاتلات وهي نموذج متطور من المقاتلة ((جي ٢١)) وتعرف ايضا بأسم "فالكون هوك"، وتمتلك هذه المقاتلة ميزات تجعلها افضل المقاتلات الصينية من الجيل الخامس، حيث يبلغ وزنها ١٨ طناً وتعمل بمحركين من صنع روسي، ولها القدرة على تفادي الرادار، اضافة الى تطوير الصين صواريخ باليستية موجه بالليزر ومضادة للسفن، وحسب رأي الخبراء الصينيون ان هذه الصواريخ تضاهي صواريخ كروز، ولها القدرة على قصف السفن الامريكية عن بعد يصل الى (٢٠٠٠) كم، وفي ضوء ذلك، فان التطور السريع الذي يشهده مجال التصنيع العسكري الصيني، يشكل تهديداً للتفوق العسكري الامريكي، مما يثير قلق واشنطن، وان اعلان الصين عن المقاتلة المتطورة يأتي بعد عامين من تصنيع الصين لأولى حاملات الطائرات، مما دفع باللجنة الدفاعية في الكونغرس الامريكي الى اقتراح نقل ٦٠ % من الاسطول الامريكي الى المحيط الهادي، لتصدي نمو القدرات البحرية الصينية وتحديدا بعد اعلان بكين عن خطتها لتوسيع اسطولها ليصل الى نحو ٣٥٠ سفينة حربية عام ٢٠٢٠ ، وبذلك يفوق الاسطول الأمريكي. (احمد، ٢٠٠٨، صفحة ٩١)

ثالثا: القدرات العسكرية (غير التقليدية) : ويقصد بها أسلحة الدمار الشامل وهي الأسلحة النووية والكيمياوية والبايولوجية فيما يتعلق بالقدرات النووية الصينية، تُعَد الصين أول قوة نووية آسيوية، حيث بدأت برنامجها النووي في عام ١٩٥١ وأجرت أول تجربة نووية لها في عام ١٩٦٤.و تُعَد الصين ثالث أكبر قوة نووية في العالم، وهذا الوضع له تأثير كبير على سياساتها الخارجية على المستوى الإقليمي والدولي. الصين تمتلك ترسانة نووية تتضمن قدرات هجومية ودفاعية، وهي القوة الوحيدة في آسيا التي تمتلك القدرة على نشر الصواريخ والأسلحة النووية. (دندن، ٢٠١٥، صفحة ٧٥)

بالإضافة إلى ذلك، تمتلك الصين حالياً ١٤ مفاعلاً للطاقة النووية، وهناك أكثر من ٢٥ مفاعلاً قيد الإنشاء. وفقًا لتقرير وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) لعام ٢٠٠٦، تُقدر ترسانة النووية الصينية بين ٧٩٣ إلى ٩١٦ رأس نووي من سبعة أنواع مختلفة.

كما تجدر الإشارة ان الصين توجهة نحو تطوير قدراتها العسكرية على المستويين البحري والجوي بشكل ملحوظ، بهدف تعزيز مكانتها في مناطق نفوذها وتعزيز القدرة على النفوذ الإقليمي والدولي. وقد شمل هذا التوجه تحديث البحرية الصينية وتعزيزها بسفن حربية حديثة وتقنيات متطورة، بالإضافة إلى تطوير سلاح الجو وزيادة القدرات البحثية والتطويرية في مجال الطيران والفضاء. (يونس، ٢٠١٦، صفحة ٧١)

رابعا: القدرات العسكرية الفضائية: برز الدور الصيني الفاعل في عملية صناعة تصدير الاسلحة، حيث شهدت حالة من التنافس بين الصين والقوى الكبرى المصدرة للسلاح، وتمكنت من الولوج ضمن هذا النسق، لتحتل المرتبة الخامسة عالمياً كمصدر للأسلحة التقليدية ابان حقبة الثمانينيات القرن الماضي، حيث قامت بتصدير الدبابات والعربات المدرعة وطائرات الشحن، والصواريخ، الى كل من مصر وايران والعراق وكوريا الشمالية وباكستان، من ثم هبطت الى المرتبة السابعة خلال مدة التسعينات من القرن الماضي. (الزيات، ٢٠١٦، صفحة ٢٤)

زيادة حجم وتأثير القوة النووية الصينية يعتمد بشكل أساسي على الإرادة السياسية، وليس فقط على القدرات التقنية والمواد الانشطارية التي تمتلكها. الصين تستثمر بشكل كبير في تعزيز وتطوير منظومتها النووية، كما يشير تقرير وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) لعام ٢٠٠٧ إلى قدرة الصين على إنتاج أكثر من ١٠٠ صاروخ باليستي قصير المدى وأكثر من ١٢ صاروخ باليستي عابر للقارات سنوياً. (العزي، ٢٠٠٠، صفحة ٢٨٧)

ومع ذلك، فإن العقيدة النووية الصينية تسعى بشكل أساسي لتعزيز القوة العسكرية التقليدية وليست تهديداً مباشراً للأمن الإقليمي في آسيا. تعتبر القوة النووية الصينية جزءاً من استراتيجية الدفاع الشامل، مواجهةً للتحديات والتهديدات التي قد تواجه الأمن الوطني الصيني. من بين هذه التحديات الزيادة المستمرة في الإنفاق العسكري الصيني، التي تعقد البيئة الأمنية وتثير قلقاً للإدارة الأمريكية، بالإضافة إلى زيادة نشاط الحركات الانفصالية داخلياً والتراعيات الحدودية مع الدول المجاورة للصين.

تكثيف التنافس العسكري بين الصين والدول الأخرى يساهم أيضاً في تشكيل بيئة تنافسية تشمل سباق التسلح على كلا المستويين الكمي والنوعي. هذا الوضع يجعل من المهمية بمكان لصانع القرار الصيني أن يكون على دراية بالتحديات المحتملة وأن يتبنى استراتيجيات تتماشى مع المصالح الوطنية الصينية في الطويل الأمد.

في عام ٢٠٠١، عندما بدأ مفهوم الردع الاستراتيجي يبرز في الصين، كانت لدى الصين قدرات محدودة في مجال الردع الاستراتيجي العسكري. كانت تمتلك قوة نووية صغيرة تتألف من عدد محدود من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات (ICBMs) التي تطلق من منصات صوامع وصواريخ تكتيكية. كانت قدرات الصين على توجيه هجمات طويلة المدى محدودة نسبياً، حيث كانت تعتمد بشكل رئيسي على صواريخ غير دقيقة إلى حد ما، كما كانت قدراتها في مجال الفضاء متواضعة. (عبد الحي، ٢٠١٤، صفحة ١٣١)

مع مرور السنوات، شهدت الصين تطوراً كبيراً في مختلف المجالات النووية والتقليدية والفضائية وحرب المعلومات. بفضل هذا التطور، أصبحت الصين قادرة على فهم وتطوير المجالات المتعددة للردع الاستراتيجي، مما يساهم في تعزيز دورها كقوة عظمى غير خاضعة وحماية المصالح الجوهرية للأمة من أي انتهاك.

تمكنت الصين من تطوير هيكلية ردع استراتيجي متكامل، مع التركيز بشكل خاص على قضايا الردع النووي. هذا التطور يهدف إلى إنشاء بيئة أمنية تسهم في التنمية السلمية وتحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي، مما يبرز دور الصين كلاعب فاعل في الساحة الدولية فيما يتعلق بالأمن والدفاع. (يونس، ٢٠١٦، الصفحات ٦٩-٧٠)

بناءً على ما تم ذكره، يمكننا أن نرى كيف شكّل صعود الصين حالة من الذهول للدول الكبرى على الساحة الدولية. بدأت الصين تملك قدرات هائلة في السياسة والاقتصاد والعسكر والتكنولوجيا، مما أهلها للسعي نحو مكانة عالمية في تراتبية النظام الدولي. تسعى الصين إلى أن تكون لاعباً رئيسياً في صياغة شكل النظام الدولي، مما جعلها محطة لأنظار الأطراف الإقليمية والدولية. هذا التأثير الكبير للصين على الساحة الدولية أدى إلى تعظيم استراتيجيتها الأمنية، حيث تسعى جاهدة لتفادي التحديات والتهديدات التي قد تواجهها حالياً وفي المستقبل. منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي، حدث تغيير كبير في الاستراتيجية الأمنية الإقليمية والدولية للصين، حيث بدأت الصين في السعي لفرض مكانتها كقوة دولية مؤثرة، والتزامها بالمعايير الدولية والممارسات الدولية بشكل أكبر من أي وقت مضى. (غيل، ٢٠٠٩، صفحة ١٣)

تميزت مقاربة الصين في الشؤون الأمنية الإقليمية والدولية بالديناميكية والعملية، ومن خلال السياسات الأمنية البراغماتية والنهج الاقتصادي والدبلوماسي المتنامي، نجحت الصين في بناء شبكة علاقات قوية حول العالم. هذا التحول الاستراتيجي يعكس التطور الكبير في قدرات ونفوذ الصين، وتأكيداً على دورها الفعال في تشكيل مستقبل الأمن والسلام الدوليين. (عبد الحسن، ٢٠١٢، صفحة ١١٠)

وفي ظل تغير النظام الدولي الى احادي القطبية وظهور تحديات وتهديدات جديدة على المستويين الاقليمي والدولي، وادراك الصين لخطورة ذلك، فقد اتجهت الصين الى تعزيز الامن الوطني، من خلال سياسة دفاع وطنية ذات طبيعة دفاعية، اذ ينص الدستور الصيني وقانون الدفاع الوطني الصيني، على مهام القوات المسلحة لجمهورية الصين الشعبية في تعزيز الدفاع الوطني، ومواجهة أي تهديد عدواني، فضلا عن حماية الوطن الام، والمشاركة في بناء الوطن وخدمة الشعب الصيني بكل اخلاص وتفاني .

سياسة الأمن الصينية تركز بشكل بالغ الأهمية على عدة جوانب أساسية تعبر عن استراتيجيتها العسكرية والدفاعية، وتحتل حماية سيادتها ووحدة وسلامة أراضيها مكانة مركزية. الصين تسعى بشكل جاد نحو تحقيق بيئة سلمية دولية تدعم التنمية والاستقرار في جميع أنحاء العالم، وتؤكد أن تنميتها وقدراتها لا تشكل تهديدًا لأي دولة أخرى سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي. في إطار سياستها الأمنية، تنفذ الصين استراتيجية عسكرية للدفاع النشط تتمثل في مبدأ الدفاع الذاتي والاستعداد للاعتداءات فقط في حالة التعرض للهجوم. وتستخدم الدفاع الاستراتيجي العملياتي والتكتيكي في حالات النزاعات العسكرية، مما يعكس تفانيها في الحفاظ على السلام وتجنب التصعيد العسكري إلا في الظروف الضرورية. كما تركز القوات المسلحة الصينية على تحديث تجهيزاتها والتكييف مع التطورات العالمية في المجال العسكري، بما في ذلك التكنولوجيا المتقدمة. يتمثل التحدي الحالي للقوات المسلحة الصينية في الاستعداد لمواجهة التحديات المعقدة والمتغيرة في العصر الحديث، وذلك من خلال تعزيز القدرات الدفاعية والاستعداد للأمور غير المتوقعة. بهذا النهج، تعبر الصين عن رغبتها في دعم الأمن والاستقرار العالميين، والمساهمة بشكل فعال في التنمية العالمية، مع الحفاظ على مصالحها الأمنية الوطنية والاستعداد لمواجهة التحديات الأمنية المتنوعة في المنطقة والعالم بشكل عام. (ابو الخير، ٢٠١١، صفحة ١٦٠)

تنظر الصين إلى حقبة ما بعد الحرب الباردة بمنظور يشمل عدة جوانب مركزية تحدد بيئة الأمن المحيطة بها. وفقًا للمنظور الصيني، تظهر هذه البيئة بعض السمات الرئيسية التي تشكل تحديات وفرصًا معقدة: (كاردني، ٢٠١٤، صفحة ٥٨)

١. تعتبر الولايات المتحدة القوة الأقوى في النظام الدولي، وتمثل تحديًا بالنسبة للصين بسبب التنافس الإقليمي والدولي في مجالات متعددة مثل حقوق الإنسان والسلاح والتلوث البيئي. الصين تسعى لتحقيق التوازن مع الولايات المتحدة وتجنب التصعيد العسكري في المنطقة.

٢. تعد اليابان جارًا إقليميًا للصين وحليفًا استراتيجيًا للولايات المتحدة. بالنظر إلى القدرات الاقتصادية والسياسية والعسكرية لليابان، تعتبر الصين وجودها تحديًا لنفوذها في المنطقة، خاصة مع دعم اليابان للشراكات الإقليمية والتعاون مع الولايات المتحدة.

٣. بتنامي قدراتها الاقتصادية والعسكرية، تمثل الهند تحديًا جديدًا للصين في منطقة جنوب شرق آسيا، وخاصة في النواحي البحرية والجيوسياسية. التنافس بين الصين والهند يمتد إلى الحدود والمصالح الجيوبوليتيكية التقليدية.

٤. هناك تنامي لدول آسيوية أخرى تنافس الصين أو تعبر عن قلقها من التفوق الصيني، مثل كوريا الجنوبية وتايوان والدول في جنوب شرق آسيا بشكل عام. هذه الدول تسعى لتعزيز دورها والاستقلالية في ظل تواجدها الاقتصادي والسياسي المتزايد.

باعتبار هذه الديناميكيات، تتبنى الصين استراتيجية دفاعية نشطة تركز على الدفاع عن سيادتها والتعايش السلمي مع الجيران والمجتمع الدولي، مع التأكيد على استعدادها للتصدي لأي تحديات تهدد أمنها القومي ومكانتها الدولية.

المبحث الثاني

التحديات الجيوبولتكية التي تواجه الصين ودورها في تحديث قواتها العسكرية

مما لا جدال في ان أي الدولة تواجه تحديات جيوبولتكية في بيئتها المحلية او الإقليمية او الدولية فان صناع القرار السياسي فيها ومؤسساتها تلجأ الى خطط استراتيجية سياسية واقتصادية وعسكرية وتعد الصين واحدة من الدول التي تواجه تحديات جيوبولتكية ضمن بيئتها المحلية والإقليمية والدولية لذا شرعت مؤسسات صناعة القرار فيها الى اتخاذ استراتيجيات متعددة سياسية واقتصادية وعسكرية ،نظرا لان المجال لا يتسع لجرد جميع الاستراتيجيات مع هدف البحث ستتركز الدراسة هنا على دوافع التوجه الصيني لتطوير القوة والقدرة.

اولا–دوافع التوجه الصيني لتحديث تطوير قدراتها العسكرية

لا شك ان لكل دولة اهداف رئيسة ليس لبناء قواتها العسكرية فحسب ،بل لتحديثها وتطويرها لما يتوالم وحجم التحديات التي تواجها في بيئتها الإقليمية (خاصة) والبيئة العالمية (عامة) بناء على ذلك يقدم البحث هنا تحكيما لدوافع التي دفعت صانعي القرار السياسي الصيني في اتجاه التحديث والتطوير العسكري والتي يمكن توضيحها وفق الاتي :

أ–دوافع امنية ب–دوافع اقتصادية

أ-دوافع امنية: تتمثل هذه الدافع بالتحديات التي تواجه الصين داخلية وخارجية وبذلك جاءت دعوة الرئيس شي جيش بلاده إلى تسريع عمليات تحديثه، في ظل سياقات إقليمية ودولية مأزومة بالنسبة لبكين، والتي يمكن توضيحها في الآتي: (القلعجية، ٢٠١٧، صفحة ٢٢٨)

١- إحدى المخاطر الرئيسية التي تواجه الأمن الخارجي للصين في عام ٢٠٢٢ هي النزاعات الحدودية مع دول الجوار، خاصة تلك التي تتعاون مع الولايات المتحدة مثل اليابان في بحر الصين الجنوبي والشرقي، والنزاع الحدودي البري مع الهند.

٢- تتعرض الصين لضغوطات دولية بسبب تبنيها موقفاً اقتصادياً لصالح روسيا في الحرب الروسية – الأوكرانية، حيث ترفض تبني العقوبات الغربية ضد موسكو. يتهم البعض الصين بالنية في استغلال الانشغال العالمي بهذه الحرب لتنفيذ خطط عسكرية ضد تايوان، على الرغم من أن هذه الاتهامات تتزامن مع زيارة نانسي بيلوسي إلى تايوان والتي أثارت استفزازاً من الولايات المتحدة.

٣- تتناول تصريحات الرئيس الأمريكي جو بايدن خلال السنتين الماضيتين قضية استقلال تايوان، حيث أعرب عن شكوك حول التزام واشنطن بمبدأ "الصين الواحد". كما أشار إلى إمكانية استخدام القوات الأمريكية لحماية تايوان، ما دفع الصين إلى تنفيذ تدريبات عسكرية غير مسبوقة في مضيق تايوان ومحيطها، وتعبيرها عن استعدادها لاتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لحماية سيادتها، بما في ذلك اللجوء إلى القوة كخيار آخر لإعادة توحيد تايوان مع الصين الرئيسية. (اسماعيل، الامبراطورية الاخيرة: افكار حول الهيمنة الامريكية ، ٢٠١٦، صفحة ١٩٨)

٤- بالإضافة إلى ذلك، قامت واشنطن بمجموعة من التحركات الأمنية والعسكرية بالتعاون مع حلفائها في منطقة المحيطين الهادئ والهندي بهدف تطويق الصين. أبرز هذه التحركات هو اتفاق "أوكوس" الأمني الذي تم الإعلان عنه في سبتمبر ٢٠٢١، والذي يشمل شراكة بحرية بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. يتضمن الاتفاق تزويد أستراليا بالتكنولوجيا الأمريكية لبناء غواصات تعمل بالطاقة النووية، بهدف مراقبة التحركات البحرية الصينية في منطقة جنوب شرق آسيا. وقد اعترضت الصين على هذا الاتفاق بسبب انتهاكه لمعاهدة عدم الانتشار النووي.

هذا بجانب قيام واشنطن بإعادة إحياء الحوار الأمني الرباعي "تحالف كواد"، والذي يضم، إلى جانب الولايات المتحدة، كلاً من الهند واليابان وأستراليا، وتستخدمه واشنطن كإحدى الآليات المهمة لحشد حلفائها الإقليميين في سياق استراتيجيتها الهادفة إلى احتواء الصين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٥-وزارة الدفاع البريطانية أفادت بأن هناك محاولات من قبل الصين لجذب طيارين عسكريين سابقين من بريطانيا باستخدام عروض مالية تصل إلى ٢٧٠ ألف دولار أمريكي، بهدف تدريب أفراد من جيش التحرير الشعبي الصيني ونقل خبراتهم. تقول الوزارة إن حوالي ٣٠ طياراً سابقاً قد سافروا إلى الصين لهذا الغرض.

أعلنت أستراليا أيضاً عن فتح تحقيق بشأن مزاعم تجنيد الصين لطيارين سابقين في سلاحها الجوي. في الوقت نفسه، نفت الصين بشدة أي معرفة لها بمزاعم التعاقد مع طيارين بريطانيين. تأتي هذه الأحداث في سياق من التوترات الدولية، حيث تُروج لنظرية "التهديد الصيني"، وتُنظر إلى بكين باعتبارها تهديداً للأمن القومي البريطاني.

ب-دوافع اقتصادية : لا شك ان القوة الاقتصادية تحتاج الى قوة عسكرية تدعمها وتحميها من المعلوم ان الاذرع الاقتصادية للصين بدت تغطي معظم الخارطة الكونية وهي تحتاج أي القوة الاقتصادية الى قوة عسكرية تحمي مسارات نقل الطاقة الى الصين ، بمقابل تحتاج مسارات نقله بضائع الصين الى الخارج الى حماية عسكرية تأمن تلك المسارات وياتي في مقدمة تلك المسارات الاقتصادية مسارا او طريق الحرير الجديد.

ثانيا- مؤشرات التحديث والتطوير

حققت الصين خلال العقد الماضي، وتحديداً منذ تولي الرئيس شي السلطة في مارس ٢٠١٣، طفرة كبيرة في تحديث وتطوير جيشها، إذ بات يأتي في المرتبة الثالثة بين أقوى ١٣٩ جيشاً في العالم. ويمكن توضيح ذلك في الآتي: (البديري، براديغما للفهم: النظريات المؤسسة للسياسة الخارجية الامريكية، ٢٠١٨، صفحة ٢٢٤)

١-الرئيس الصيني يسعى لإكمال تحديث الجيش الصيني بشكل كامل بحلول عام ٢٠٣٥، خاصة من الناحية التكنولوجية باستخدام الذكاء الاصطناعي، بهدف تجهيزه لمواجهة الحروب غير التقليدية. البرنامج العسكري هذا أسفر عن نتائج إيجابية لمختلف وحدات الجيش الصيني.

فيما يتعلق بالقوات البحرية، تمتلك الصين أكبر قوة بحرية في العالم من حيث عدد الوحدات، متفوقة على الولايات المتحدة، حيث تمكنت من تطوير وتصنيع ثلاث حاملات طائرات: لياونينج وشاندونج، بالإضافة إلى الحاملة الطائرات الجديدة فوجيان، التي دخلت الخدمة في يونيو ٢٠٢٢. يُعتبر وصول فوجيان نقطة تحول في قدرات الصين البحرية، وتُصنف ضمن الجيل الثاني من حاملات الطائرات الصينية ذات الاقلاع الكهرومغناطيسي. الصين تضم ٢٥٠ ألف جندي في القوات البحرية، مع ٦ غواصات تكتيكية نووية و٤٨ غواصة تكتيكية تقليدية، و٨٠ مدمرة وفرقاطة بحرية، بالإضافة إلى ٢٠٩ مقاتلات ساحلية ودوريات.

أما بالنسبة للقوات الجوية، فهي الأكبر في شرق آسيا وثالث أكبر قوة جوية في العالم، تمتلك مئات الصواريخ الباليستية وآلاف الطائرات المقاتلة. عدد الأفراد في القوات الجوية الصينية يبلغ ٣٩٥ ألف جندي، مع ٢٥١٧ طائرة مقاتلة و٧١٤ طائرة هليكوبتر مقاتلة.

تمتلك الصين أيضًا تقنيات متقدمة في مجال الطيران، حيث قامت بإطلاق طائرة شراعية فرط صوتية قامت بدورة حول الأرض بسرعة فائقة، وكشفت عن طائرة تزويد بالوقود جديدة "واي يو – ٢٠"، وتعمل حاليًا على تطوير صواريخ باليستية جديدة عابرة للقارات. وتمتلك الصين الآن حوالي ٣٥٠ رأسًا نوويًا، وتخطط لزيادة هذا الرقم إلى حوالي ٧٠٠ رأس بحلول عام ٢٠٢٧.

فيما يتعلق بالقوات البرية، تضم القوات البرية الصينية ٩٧٥ ألف جندي، مع ٥٨٥٠ دبابة قتال رئيسية و٦٩٥٠ عربة قتال مشاة مدرعة و٦١٩٤ قطعة مدفعية. تم إحداث وحدة جديدة في الجيش الصيني وهي وحدة الدعم الاستراتيجي، التي تختص بتطوير الأسلحة التكنولوجية الحديثة.

٢–زيادة الميزانية الدفاعية في الصين تزامنت مع عملية تطوير وتحديث القوات المسلحة، حيث كشف تقرير الحكومة السنوي في مارس ٢٠٢٢ عن رفع الميزانية الدفاعية إلى ٧.١% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس زيادة طفيفة عن العام السابق الذي كانت نسبته ٦.٨%. وفقًا للتقرير، خصصت الحكومة الصينية ما يعادل ١.٤٥ تريليون يوان (٢٢٩.٤٧ مليار دولار أمريكي) للإنفاق العسكري، وهذه الزيادة هي السابعة على التوالي، مما يعكس التزام القيادة الصينية بتطوير وتحديث جيشها في ظل التحديات السياسية والعسكرية المتزايدة.

٣–فيما يتعلق بالتقنيات المتقدمة، فقد شهدت السنوات الأخيرة تخفيضات في عدد جنود القوات البرية، مع استحداث "وحدة الدعم الاستراتيجي"، وهي واحدة من أصغر الوحدات الأربع للجيش الصيني، مختصة في تطوير الأسلحة التكنولوجية الحديثة.

٤–تطور الصين في مجال تقنيات الذكاء الاصطناعي يعد جزءاً أساسياً من استراتيجيتها العسكرية الحديثة. وفقًا لتقارير وزارة الدفاع الأمريكية، فإن الصين تعمل بنشاط على تطوير واستخدام التقنيات الذكية في الحروب، مما يشمل الروبوتات العسكرية، أنظمة توجيه الصواريخ، وكذلك الطائرات والزوارق الحربية المسيّرة.

تمثل هذه التقنيات جزءًا من مسعى الصين لتعزيز قدراتها العسكرية وتحسين فاعليتها في الميدان العسكري، وهو ما ينعكس في استثماراتها المستمرة في البحث والتطوير في هذا المجال الحيوي.

يعكس حديث الرئيس شي عن ضرورة تحديث جيش بلاده، لاسيما تركيزه على مسألة خوض الحروب الإقليمية والانتصار فيها، العديد من الدلالات، والتي يمكن توضيحها في الآتي: (علي، ٢٠٠٧، الصفحات ٨٠-٨١)

١- في سبتمبر ٢٠٢٢، دعا الرئيس الصيني جيش التحرير الشعبي الصيني إلى التركيز على الاستعداد للمشاركة في أعمال قتالية حقيقية، مع التأكيد على أن القدرة القتالية والقدرة على الانتصار هي الأولويات الرئيسية للجيش. يأتي هذا التصريح قبل انعقاد المؤتمر الوطني العشرين للحزب الشيوعي الصيني بأكثر من شهر، ويعكس استعداد الصين لتعزيز قدراتها العسكرية وموقفها الصلب تجاه التحديات الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، يرسل الرئيس الصيني رسالة ضمنية للولايات المتحدة بأن "الصين اليوم ليست كما كانت في عهد ماو تسي تونج"، مما يعني عزم بكين على استخدام القوة العسكرية إذا تعرضت لأي تهديدات أو اعتداءات على مصالحها الأساسية أو أمنها القومي في منطقة آسيا.

٢- تهدف الصين إلى رفع مكانة الجيش الصيني إلى المرتبة الأولى عالمياً بحلول عام ٢٠٤٩، وتفوق الجيش الأمريكي في القدرات العسكرية والتكنولوجية. تقرير وزارة الدفاع الأمريكية لعام ٢٠٢٠ أكد هذا الهدف الطموح، حيث تسعى الصين لتعزيز قدراتها العسكرية والوصول إلى مستوى الأسلحة الحديثة والتدريبات المتقدمة لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي.

٣- الصين تعتزم تبني سياسات حازمة للدفاع عن مصالحها المشروعة، وهذا يتضح في سياق عدم حسم القضايا الإقليمية المتنازع عليها. على سبيل المثال، الصين تصر على أن تايوان جزء لا يتجزأ منها وتعتبر أنها لن تتخلى عن استخدام القوة إذا استدعى الأمر لضمها، وهو ما أكده الرئيس شي جين بينغ في تقارير مقدمة إلى المؤتمر الوطني العشرين للحزب الشيوعي الصيني. بالإضافة إلى ذلك، النزاعات الحدودية مع الهند والخلاف حول جزر سينكاكو/دياويو مع اليابان، والتوترات في بحر الصين الجنوبي، تعكس استعداد الصين لاستخدام السياسات والوسائل الحازمة لحماية مصالحها في تلك المناطق.

٤- الصين تسعى لتمديد نفوذها خارجياً من خلال عقد اتفاقيات أمنية وعسكرية مع الدول التي تحتفظ بعلاقات شراكة استراتيجية معها. هذا النهج يهدف إلى إقامة بنية تحتية لوجستية وقواعد عسكرية خارجية، مما يتيح للصين توسيع نفوذها العسكري عبر العالم. تعكس هذه الخطوة رغبة الصين في تعزيز قدراتها العسكرية وتحقيق تواجدها الاستراتيجي في مناطق مختلفة، مما يعزز دورها كقوة عالمية تنافسية.

اتفقت الصين في أبريل ٢٠٢٢ على توقيع اتفاقية أمنية مع جزر سليمان، وهي دولة تقع في جنوب المحيط الهادئ. هذه الاتفاقية تتيح للصين نشر قوات أمنية وبحرية في الجزر، مع الحفاظ على سرية المهام الأمنية التي تنفذها. تم استقبال هذا الاتفاق بالاعتراض من قبل الولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا، وذلك بسبب مخاوف من أن يؤدي إلى توسيع نفوذ الصين العسكري في منطقة المحيط الهادئ. (دندن، ٢٠١٥، صفحة ٧٧)

هذه الخطوة تعكس التوجه الحالي للصين نحو تعزيز تواجدها العسكري في مناطق استراتيجية بالعالم، والتي تتسم بمنافسة وتنافسية مع القوى العالمية الأخرى، مما يؤكد على استراتيجية الصين في توسيع نفوذها الجيوسياسي والعسكري في المناطق التي تعتبرها حيوية لمصالحها الاستراتيجية والأمنية.

ثالثا: التحديات الجيوبولتكية الماثلة أمام الصين لتنبوء االعالمي لمركز القيادة العسكري

يلاحظ أن مسالة تحديث الجيش الصيني لتحقيق هدف بلوغ المرتبة الأولى عالمياً بحلول عام ٢٠٤٩، تواجهه العديد من التحديات والإشكاليات، والتي يمكن توضيحها في الآتي: (حسين، ٢٠١١، صفحة ١٣٠)

١- حدوث سباق تسلح: إن اتجاه بكين لتحديث قدراتها العسكرية سوف ينظر إليه باعتباره تهديداً بالنسبة للقوى الدولية والإقليمية الرئيسية، لاسيما الولايات المتحدة واللاعبين الرئيسيين في منطقة المحيطين الهادئ والهندي، والتي لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء توجه الصين نحو تحديث قواتها المسلحة وزيادة قدراتها العسكرية، إذ ستنظر تلك القوى إلى هذه المسألة على أنها موجهة إليها بالأساس، الأمر الذي سيدفعها أيضاً إلى العمل على تنمية قدراتها العسكرية للرد على تحديث الجيش الصيني، سواء بشكل فردى أو عن طريق التحالف مع الولايات المتحدة في مشاريعها المناوئة للصين.

وسوف يترتب على ذلك حدوث سباق للتسلح في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وعلى سبيل المثال، ترغب كوريا الجنوبية في تطوير قوتها البحرية، وزيادة مشترياتها من الأسلحة. وتتحدث أستراليا عن شراء أسلحة فرط صوتية وصواريخ باليستية طويلة المدى، وحتى قاذفات شبحية. والأكثر من ذلك، تزايد الانفاق العسكري، إذ تشير تقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن إلى أن نفقات الدفاع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تجاوزت تريليون دولار في عام ٢٠٢١.

٢- أوجه قصور محتملة: يعاني الجيش الصيني بعض أوجه القصور، والتي يتمثل أولها في التشابه بين المشاكل التي تواجه موسكو في أوكرانيا، وبين التحديات الجيوبولتكية في جيش التحرير الشعبي الصيني. ويتمثل ثانيها في الإلحاح الذي تمثله مسألة إعادة توحيد تايوان مع الصين بالنسبة للرئيس شي جين بينج، حيث يذهب البعض إلى أنه في حين أن القدرة على الاستيلاء على تايوان كانت منذ فترة طويلة محركاً لاهتمام الرئيس شي بتحديث جيش التحرير الشعبي،

فإن ثمة صعوبات بشأن إمكانية القيام بذلك في ضوء غزو روسيا لجارتها. إذ يتطلب ذلك ضرورة عبور القوات الصينية لمضيق تايوان للوصول إلى الجزيرة، وهو ما يتطلب مئات الآلاف من الجنود.

أما ثالث هذه التحديات، فيتمثل في التأكد على أن جميع الوحدات المكونة للجيش الصيني تسير في الاتجاه نفسه. فوفقاً لبعض المحللين، لا تزال الصين في المراحل الأولى لإنشاء هياكل قيادة موحدة تعمل فيها الوحدات البرية والجوية والبحرية بتناغم وسلاسة لتنفيذ خطة معركة منسقة، وهو ما أشار إليه الرئيس شي في تقريره، بتأكيده الحاجة إلى "تحسين نظام القيادة للعمليات المشتركة" وتعزيز "أنظمة وقدرة جيش التحرير الشعبي على الاستطلاع والإنذار المبكر والضربات المشتركة، ودعم ساحة المعركة، والدعم اللوجستي المتكامل". (كنعان و رحاحلة، ٢٠١٦، صفحة ١٥٧)

٣- وجود فجوة بين الصين والولايات المتحدة: على الرغم مما وصلت إليه عملية تطوير وتحديث الجيش الصيني من تقدم كبير في عهد الرئيس شي، فإنه مازال يعاني وجود عدة فجوات تؤثر على محاولته اللحاق بالولايات المتحدة في مكانتها العسكرية العالمية، ومن هذه الفجوات: حاجة الجيش الصيني إلى تكثيف التدريب العسكري، وكذلك التحرك بشكل أسرع لتحديث الأنظمة اللوجستية للجيش والسعي إلى بناء نظام مبتكر لإدارة الأسلحة والمعدات، بجانب مواصلة إصلاح الدفاع الوطني وتكثيف الابتكارات في علوم وتكنولوجيا الدفاع.

ويضاف إلى الملامح السابقة، ضعف الخبرة القتالية لدى أفراد الخدمة في الجيش الصيني مقارنة بنظرائهم في القوات الأمريكية، حيث لم يقم الجيش الصيني بخوض أي حرب فعلية منذ ما يزيد على أربعة عقود، وتحديداً منذ الحرب التي خاضها ضد فيتنام في عام ١٩٧٩، فضلاً عن وجود فجوة واضحة بين بكين وواشنطن في القوات البحرية. وعلى الرغم من أن الصين تعتبر في الوقت الحالي أكبر قوة بحرية في العالم، فإنها ليست أقواها. وبالتالي، من المهم للصين أن تعزز قوتها البحرية من أجل التصدي للتهديدات البحرية التي تواجهها، لاسيما الاستفزازات الأمريكية في المياه الإقليمية الصينية، خاصة أن حسم الصراع بين الصين والولايات المتحدة بشأن مسألة تايوان، سيتوقف بالأساس على المدى الذي ستصل إليه الدولتان في مجال القوة البحرية. (السقا، ٢٠١٢، صفحة ٤٤)

في الختام، يظهر أن توجه الصين نحو تطوير قدراتها العسكرية يأتي نتيجة لإدراك القيادة الصينية للتحديات المتنامية في البيئة الأمنية الإقليمية والدولية. هذه التحديات تشمل تهديدات متعددة تؤثر على استقرار الصين خارجياً، مما يدفع بكين نحو اتخاذ سياسات أكثر حزماً وصرامة لمعالجة هذه المهددات، بما في ذلك اللجوء إلى القوة المسلحة من الواضح أن نجاح الصين في تحقيق أهدافه العسكرية يتوقف على قدرتها على تقليص الفجوات التكنولوجية مع القوات المسلحة الأخرى الرائدة، بما في ذلك الولايات المتحدة. هذا يتطلب تعزيز البحث والتطوير العسكري، والاستثمار في

التكنولوجيا العسكرية الحديثة، وتحسين التدريبات والقدرات التكتيكية للقوات الصينية. بالتالي، يمكن القول إن التوجه الصيني نحو التحديث العسكري يعكس استراتيجية واضحة لتعزيز قدراتها ودورها في السياسة الدولية، ولكن النجاح في هذا المجال يستلزم العمل على جميع الجوانب التقنية والتكتيكية، بما يضمن القدرة على المنافسة والتعامل بفعالية مع التحديات الأمنية العالمية المعاصرة.

المبحث الثالث

مستقبل القوة العسكرية الصينية في ضوء التحديات الجيوبولتكية الراهنة

يتزامن الحديث عن مستقبل القوة العسكرية الصينية في فترة تتزايد فيها التوترات بين الولايات المتحدة والصين خاصة فيما يتعلق بتايوان ،ناهيك عن توجه بكين نحو تحديث جيشها ليصبح قوة عسكرية عالمية المستوى بحلول عام ٢٠٢٧ ، التي تركز في الأساس على القدرات البحرية ، وذلك في اطار سعيها الى تأكيد مطالبتها الإقليمية في بحر الصين الشرقي والجنوبي نحو مستقبل افضل لقوتها وقدراتها العسكرية ،شرعت المؤسسة سياسة الصين

أولا : الى تحديث قيادات الجيش الصيني ؛ لما له اثر بالغ في تعزيز القدرات العسكرية الصينية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تحيط بالجغرافية السياسية للصين ولعل من اهم الخطوات الاستراتيجية في هذا المجال جاء تعيين الأدميرال دونج جون وزيراً للدفاع الوطني، وهو أول وزير للدفاع من القيادة البحرية، لتنتهي بذلك فجوة القيادة العسكرية التي استمرت أربعة أشهر، بعد إقالة لي شانج فو من منصبه، وسط تكهنات بشأن تورطه في قضايا فساد منذ اختفائه عن الرأي العام في أواخر أغسطس الماضي. ويأتي تعيين دونج بالتزامن مع فترة تتزايد فيها التوترات بين الولايات المتحدة والصين، خاصةً فيما يتعلق بتايوان، ناهيك عن توجه بكين نحو تحديث جيشها ليصبح قوة عالمية المستوى بحلول عام ٢٠٢٧، التي تركز في الأساس على القدرات البحرية؛ وذلك في إطار مساعيها إلى تأكيد مطالباتها الإقليمية في بحر الصين الشرقي والجنوبي.

يكشف تعيين الأدميرال دونج جون وزيراً للدفاع عن عدد من الدلالات، وخاصةً لما يحمله الوزير الجديد من توجهات رئيسية يمكن تناولها على النحو التالي: (انجانا ردن، ٢٠١٨، صفحة ٢)

١- امتلاك خبرة عسكرية واسعة: دونج جون، وُلد في مدينة يانتاي الساحلية بمقاطعة شاندونغ في عام ١٩٦١، وبدأ مسيرته البحرية في عام ١٩٧٨ عندما قُبِل في أكاديمية داليان البحرية التابعة للقوات البحرية. تخرج في عام ١٩٧٩ وأظهر تفانيه المستمر تجاه البحرية خلال خدمته، حتى تولى منصب رئيس قسم التدريب العسكري بالقيادة البحرية لجيش التحرير الشعبي الصيني. اتسمت مسيرته المهنية بالتقدم، حيث تولى مناصب متعددة منها نائب قائد أسطول

البحر الشرقي في عام ٢٠١٣، ونائب قائد قيادة المسرح الجنوبي في عام ٢٠١٧. وفي مارس ٢٠٢١، تم تكريم دونج جون بناءً على تفانيه وخبرته، حيث أصبح نائبًا لقائد بحرية جيش التحرير الشعبي، وفي أغسطس ٢٠٢١ تولى دور القيادة، وأصبح قائدًا للبحرية البحرية لجيش التحرير الشعبي في سبتمبر ٢٠٢١. خدم في هذا المنصب حتى خلافته الأخيرة التي تمت في ديسمبر ٢٠٢٣ على يد هو تشونج مينج.

٢- الاهتمام بتعزيز قدرات الجيش الصيني: إن خلفية دونج، قائد للقوات البحرية، تعكس التركيز البحري المكثف في عهد الرئيس الصيني شي جين بينج، خاصة مع تصاعد التوترات حول مطالبات السيادة في بحر الصين الشرقي والجنوبي، بما في ذلك تايوان. خبرة دونج الواسعة في المجال البحري تظهر التزامه بتحديث الأسطول البحري، بما في ذلك بناء السفن والغواصات والطائرات المتقدمة، وتطوير الطائرات بدون طيار والصواريخ فائقة السرعة. كذلك، تشير التوسعات إلى زيادة القدرات البحرية وتعزيز القيام بدوريات عسكرية منتظمة، بهدف تأكيد السيطرة على المناطق المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي والشرقي.

٣- تعزيز التقارب مع موسكو: طوال المراحل المختلفة من حياته المهنية، تعامل دونج مع العديد من القوات البحرية، بما في ذلك التفاعل الطويل الأمد مع البحرية الروسية ذات الأهمية الخاصة؛ إذ يتمتع بخبرة واسعة في التعامل مع نظرائه الروس؛ بفضل التدريبات والاتصالات الرفيعة المستوى المشتركة والمتواصلة؛ وذلك لما تمثله موسكو من أهمية متزايدة بصفتها شريكاً استراتيجياً لبكين، ولا سيما الوفاق الكبير والمتنامي الذي يتصوره زعيما البلدين للمضي قدماً في علاقات الدولتين.

٤- إدارة التنافس مع الولايات المتحدة: يتوقع العديد من المحللين العسكريين أن يلعب دونج، كونه الشخصية البارزة الجديدة في جيش التحرير الشعبي الصيني، دورًا حيويًا في تغيير أساسيات العلاقات الصينية-الأمريكية. من المتوقع أن يسعى دونج إلى تجديد الحوار العسكري بين الصين والولايات المتحدة، الذي تم الاتفاق عليه خلال لقاءات بين الرئيسين بايدن وشي في نوفمبر الماضي.ويعتبر التعامل مع ديناميكية القوة المعقدة بين الصين والولايات المتحدة أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة إلى دونج، حيث يسعى إلى إدارة المنافسة من خلال التحديث العسكري والحوار الاستراتيجي وتدابير الحد من المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر دعم واشنطن لتايوان مصدرًا مهمًا للاحتقان في العلاقات الصينية-الأمريكية، ومن المرجح أن يؤثر نهج دونج في التعامل مع تايوان بشكل كبير على الديناميكية الثنائية بين البلدين. بشكل عام، يُنظر إلى دونج كشخصية بارزة تحمل فيضًا من التحديات والفرص في تشكيل المستقبل العسكري والاستراتيجي للصين وعلاقاتها الدولية، بما في ذلك علاقتها الحساسة مع الولايات المتحدة والملف الحساس لتايوان.

٥- الاقتناع بضرورة ضم الأراضي التايوانية إلى الصين: توجه دونج نحو تحديث القوات المسلحة الصينية، خاصة القوات الجوية والبحرية، يمكن اعتباره استعراضًا للقوة فيما يتعلق بتايوان، وهو يعكس تأكيد الصين على مطالبتها بالسيادة على تايوان. على الرغم من ذلك، يبدو أن دونج يسعى أولاً إلى الحفاظ على لغة الحوار وتجنب المواجهة العسكرية الفورية.

يُركز دونج على بناء الردع ضد أي تدخل عسكري محتمل من الولايات المتحدة في النزاع حول تايوان. يعني هذا أنه يسعى إلى تطوير القدرات العسكرية الصينية بما يكفي لتقديم رد فعل قوي وفعال في حالة وقوع تدخل خارجي. تلك الاستراتيجية تعكس محاولته لتحقيق توازن القوى وتجنب التصعيد العسكري غير المرغوب فيه، بينما يظل ملتزمًا بالدفاع عن مصالح الصين الوطنية والسيادة. بهذه الطريقة، يمكن أن يلعب دونج دورًا حاسمًا في تشكيل الاستراتيجية العسكرية الصينية المستقبلية فيما يتعلق بتايوان، محاولًا تعزيز الردع وإدارة الصراع بطريقة تحقق المصالح الصينية دون التفاقم إلى مواجهة عسكرية مباشرة. (ادريس، ٢٠١٧، صفحة ٩)

ويتعزز هذا التوجه بفضل كونه نائباً سابقاً لقائد القوة البحرية للقيادة العسكرية الشرقية، وهي القوة الرئيسية المسؤولة عن القتال حول بحر الصين الشرقي، بما في ذلك جزيرة تايوان التي تتمتع بالحكم الذاتي. وباعتباره وزيراً للدفاع، سيكون دونج مسؤولاً أيضاً عن صياغة الاستراتيجيات الرامية إلى توحيد تايوان مع البر الرئيسي الصيني بالقوة إذا لزم الأمر، كما أنه لا يزال من المتوقع أن يشرف دونج على مناورات عسكرية أكثر جرأةً بالقرب من الجزيرة؛ وذلك تنفيذاً لتوجهات شي، الذي قال مؤخراً إن "الصين ستُتِم بالتأكيد إعادة توحيدها مع تايوان"؛ وذلك خلال خطابه المتلفز بمناسبة العام الجديد. (شحرور، ٢٠١٧، صفحة ٤)

٦- تأكيد السيادة الإقليمية على بحر الصين الجنوبي: تعتبر خبرة دونج البحرية الواسعة علامة على أن بكين ترى بحر الصين الجنوبي منطقةً ذات أولوية جديدة للتنافس الجيوسياسي بين الصين والولايات المتحدة؛ وذلك على خلفية كونه نائباً سابقاً لقائد القيادة العسكرية الجنوبية، التي تشرف على بحر الصين الجنوبي؛ الأمر الذي يشير إلى أن بكين أصبحت حازمة بشكل متزايد في الممر المائي المتنازع عليه، ولا سيما قيامها بعسكرة الجزر واستخدام قواتها البحرية المتوسعة لتأكيد قوتها في المنطقة؛ وذلك لمواجهة المطالبات المتنافسة من الدول الأخرى المحيطة بجنوب شرق آسيا، بما في ذلك الفلبين وفيتنام؛ حيث تواجهت السفن الصينية وسفن خفر السواحل الفلبينية في الشهور الأخيرة.

إن اختيار الأدميرال دونج جون تحديداً ليتولى منصب وزير الدفاع قد يكون له مجموعة من التداعيات المحتملة، ومنها: (اسماعيل، التغيير في النظام الدولي، ٢٠١٢)

١- تطوير الدبلوماسية العسكرية الصينية: يتماشى تعيين دونج مع عملية التحديث العسكري المستمر في الصين؛ ما يعكس تحولاً أوسع في الديناميكيات الجيوسياسية؛ حيث إن دونج بصفته وزيراً للدفاع، سيلعب دوراً مهماً باعتباره وجهاً لجيش التحرير الشعبي؛ حيث سيتواصل مع وسائل الإعلام والقوات المسلحة بمختلف دول العالم.

كما يعتقد العديد من المحللين أن دور وزير الدفاع الجديد سيرتكز على تطوير "الدبلوماسية العسكرية"؛ إذ غالباً ما يجتمع وزير الدفاع الصيني مع المسؤولين العسكريين الوافدين للبلاد، فضلاً عن تمثيل الصين في الخارج. وفي الوقت نفسه، لا يتمتع وزير الدفاع في الصين بصلاحيات مماثلة لتلك التي يتمتع بها نظراؤه في البلدان الأخرى، ونادراً ما يظهر علناً ويستجيب مباشرةً للجنة العسكرية المركزية، التي يرأسها الرئيس شي جين بينج، والتي تقع قيادة الجيش الصيني في أيديها، في حين أن السيد دونج لم يعد عضواً حالياً في هذه اللجنة، ليكشف بذلك جهوده نحو استراتيجيات تطوير القوات المسلحة والعلاقات العسكرية الدولية.

٢- استئناف المحادثات العسكرية مع واشنطن: على عكس سلفه، لا يخضع دونج للعقوبات الأمريكية؛ لذا من المرجح أن يساعد تعيينه في سلاسة التواصل بين بكين وواشنطن في شؤون الدفاع؛ حيث تسعى القوتان إلى إذابة الجليد في العلاقات الثنائية الباردة، حسبما تم الاتفاق عليه أثناء اجتماع الرئيس جو بايدن مع الرئيس شي جين بينج في نوفمبر الماضي بمدينة سان فرانسيسكو. ومن ثم ليس من المستبعد أن نشهد قريباً حواراً أمنياً رفيع المستوى بين الجانبين، من خلال الترتيب لاجتماع بين دونج ووزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن.

٣- تزايد اهتمام الصين بقوتها البحرية: إن اختيار شخص من البحرية لقيادة وزارة الدفاع – للمرة الأولى – قد يكون علامة على تصاعد الاهتمام الصيني بالسلاح البحري باعتباره أساساً لسياساتها الأمنية خلال الفترة المقبلة، خاصة في ضوء حالة عدم اليقين المحيطة بقيادة أكبر جيش في العالم، وفي الوقت الذي تبدي فيه واشنطن وحلفاؤها الآسيويون مقاومة أقوى لمحاولة الصين تأكيد نفسها قوةً عسكريةً مهيمنةً في المنطقة، وتحديداً مضيق تايوان وبحر الصين الجنوبي والشرقي.

واللافت للنظر أيضاً أن البحرية الصينية قد وسعت نطاقها، ليشمل البحر الأبيض المتوسط وجنوب أفريقيا وخارجها، في حين أضافت ثلاث حاملات طائرات، وعدداً كبيراً من المدمرات والغواصات التي تعمل بالطاقة النووية وغيرها من أحدث الطائرات إلى أسطولها. وبجانب تحدي الفلبين والدول الأخرى التي لها مطالبات بحرية في بحر الصين الجنوبي، تتحدى الصين اليابان للسيطرة على مجموعة جزر غير مأهولة في بحر الصين الشرقي. (هيرن، ٢٠١١، الصفحات ١١٦-١١٧)

وبناءً على ما سبق، ستكون الأولوية الرئيسية في منصب دونج الجديد هي الإشراف على توسيع القوة البحرية الصينية، ولا سيما التركيز بوجه خاص على تحديث السفن الحربية وأنظمة الأسلحة المرتبطة بالعمليات البحرية، التي ستشمل حاملات الطائرات والمدمرات والغواصات والصواريخ المضادة للسفن وأنظمة الدفاع الجوي؛ إذ تشمل خطط التحديث لعام ٢٠٢٧ زيادة عدد حاملات الطائرات إلى ٦ حاملات، وزيادة أسطول الغواصات من ٧٠ إلى ١١٠ غواصات تقريباً، فضلاً عن توسيع عدد السفن الأكبر حجماً التي تسمح للبحرية الصينية بالقيام بمهام أطول بعيداً عن الموانئ المحلية، كما سيقوم دونج بتوجيه الاستراتيجيات في بحر الصين الجنوبي؛ حيث قامت بكين ببناء مواقع عسكرية على جزر صناعية، بهدف الحفاظ على تنفيذ دوريات جوية وبحرية منتظمة عبر المنطقة استعراضاً لقوتها العسكرية.

٤- الاستعداد لنتائج الانتخابات التايوانية: قبل أسابيع من إجراء تايوان انتخابات رئيسها ومجلسها التشريعي، جدَّدت الصين تهديدها باستخدام القوة العسكرية لضم الجزيرة الديمقراطية المتمتعة بالحكم الذاتي؛ حيث صرح المتحدث باسم وزارة الدفاع العقيد ووتشيان للصحفيين يوم ٢٨ ديسمبر الماضي في مؤتمر صحفي، أن القوات المسلحة الصينية "ستتخذ – كما هو الحال دائماً – جميع الإجراءات اللازمة لحماية سيادتنا الوطنية وسلامة أراضينا"، فضلاً عن مواصلة الصين إرسال السفن الحربية والطائرات المقاتلة بالقرب من تايوان باعتبار ذلك تكتيكاً للترهيب، حتى مع إعلان الجيش التايواني أنه يرفع مستويات التأهب قبل التصويت.

٥- إصلاح المنظومة العسكرية الصينية: قد تؤدي ترقية الأدميرال دونج إلى تهدئة حالة عدم اليقين التي تفاقمت حول الرتب العليا في المؤسسة العسكرية الصينية، خاصةً بعد اختفاء وإقالة وزير الدفاع السابق الجنرال لي شانج فو، الذي أرجعه العديد من الخبراء إلى أنه ربما كان متورطاً في قضايا فساد كانت سبباً أيضاً في الإطاحة باثنين من قادة القوة الصاروخية المسؤولة عن الصواريخ النووية الصينية.

وفي علامة محتملة على حملة تطهير أوسع نطاقاً مستقبلاً، تمت إقالة تسعة مسؤولين عسكريين كبار من أعلى هيئة تشريعية في الصين، حسبما ذكرت وكالة شينخوا نقلاً عن اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني؛ وذلك في إطار عمليات التطهير التي يشنها الرئيس شي، باعتبارها جزءاً من جهود التحديث لبناء جيش عالمي المستوى بحلول عام ٢٠٥٠، مع نمو ميزانية الدفاع الضخمة في بكين بوتيرة أسرع من الاقتصاد. (عبد الصادق، ٢٠١١، صفحة ٦٥)

خلاصة القول أن الحياة المهنية الرائدة للأدميرال دونج جعلت منه واحداً من أكثر القادة في جيش التحرير الشعبي الذين يتمتعون يتمتع بخبرة عميقة على المستوى العملياتي للحرب، فضلاً عن تمتعه بخبرة بحرية دولية وواسعة النطاق في قيادة المسرحَين الشرقي والجنوبي، وهما المنطقتان الأكثر أهميةً لمطالبات سيادة الصين التي لم يتم حلها، والتي تتم ملاحقتها بقوة الآن في عهد شي. ومن ثم، ستكون هذه المعرفة والمصداقية، بجانب سجل دونج الحافل ومكانته باعتباره محاوراً دولياً، مفيدة بوجه خاص في إرسال الرسائل حول الأهداف الاستراتيجية لبكين. باختصار، يواجه دونج موقفاً ملحاً يتركز على أهداف التطوير البحري، ونقطة التوتر التايوانية، والتنافس الاستراتيجي مع واشنطن والدول المطلة على بحر الصين الجنوبي والشرقي؛ حيث إن مدى قدرته على تنفيذ استراتيجية بلاده العسكرية تجاه هذه القضايا ستحدد فترة ولايته.

الخاتمة:

بناءً على التطورات الأخيرة في القدرة العسكرية الصينية، يمكن القول بأن الصين تسعى بجدية لتحقيق مكانتها كقوة عسكرية عالمية. من خلال استثماراتها الضخمة في التكنولوجيا العسكرية، وتحديث قواتها المسلحة، وتوسيع نطاق تأثيرها الإقليمي والدولي، أصبحت الصين عاملاً رئيسياً في الساحة العسكرية العالمية. ومع ذلك، تثير هذه التطورات تساؤلات كبيرة بشأن التحديات الجيوبولتكية، مثل التوترات الإقليمية والمنافسة الجيوسياسية الزائدة. لذا، يتطلب التفاعل مع القدرة العسكرية الصينية إطاراً دولياً شفافاً ومبنياً على قواعد متعددة الأطراف، يعزز الاستقرار الإقليمي والدولي ويحقق توازناً في القوى يحافظ على السلام العالمي والأمن الشامل. بصفتها إحدى أكبر الاقتصادات العالمية، تمتلك الصين القدرة على تحقيق تقدم كبير في مجالات التكنولوجيا العسكرية مثل الذكاء الاصطناعي والفضاء والأسلحة النووية. ومع ذلك، يتعين على المجتمع الدولي التعامل مع هذه التحديات بشكل منفتح ومنسق، من خلال تعزيز الحوار والتعاون الدولي، وتنظيم نزاعات القوى بطريقة تحترم السيادة الوطنية والقوانين الدولية. بالتعاون المستمر والبناء، يمكن للدول والمنظمات الدولية تحقيق التوازن الاستراتيجي الذي يضمن سلامة العالم واستقراره في مواجهة تحديات القدرات العسكرية المتطورة.

وبناء على ذلك توصل البحث لاهم النتائج وهي كالاتي:

١. تطور القدرة العسكرية الصينية يثير تحديات جيوسياسية متزايدة، حيث تسعى الصين لتعزيز نفوذها الإقليمي والعالمي وتحقيق مكانة استراتيجية أكبر.

٢. التوسع في القدرة العسكرية قد يزيد من التوترات الإقليمية، خاصة في مناطق النزاعات الحدودية والبحرية مثل بحر الصين الجنوبي.

٣. يسهم تطور الصين في تحولات في التوازنات العسكرية العالمية، مما يؤدي إلى انعكاسات على السياسات الدولية والتحالفات العسكرية.

٤. لمواجهة التحديات المتنامية، تتطلب قدرة العسكرية الصينية استراتيجيات دبلوماسية وحوار دولي فعال لتحقيق الاستقرار والتفاهم المشترك.

٥. يجب على المجتمع الدولي مواصلة مراقبة وتقييم تطور القدرة العسكرية الصينية بحذر، مع التركيز على الموازنة الاستراتيجية والأمنية العالمية. باختصار، تطور القدرة العسكرية الصينية يعكس التحولات الجيوسياسية الحديثة ويتطلب استجابة دولية متوازنة ومنسقة للحفاظ على السلام والاستقرار العالميين.

المصادر والمراجع:

١. بايتس غيل. (٢٠٠٩). النجم الصاعد الثين: دبلوماسية امنية جديدة (المجلد الطبعة الاولى). (دلال ابو حيدر، المترجمون) بيروت–لبنان: دار الكتاب العربي.

٢. جينليانجشيانجو انجانا ردن. (٢٠١٨). مبادرة الحزام والطريق:الفرص والمعوقات امام منطقة الخليج . الامارات العربية المتحدة: اكاديمية الامارات الدبلوماسية.

٣. الدسوقي، ابو بكر فتحي الدسوقي. (٢٠٠٠). تطور العلاقات الامريكية الصينية. القاهرة–مصر: مؤسسة الاهرام.

٤. زينة عبد الامير عبد الحسن. (٢٠١٢). الاستراتيجية الاقليمية للصين ودورها في تحديد مكانتها العالمية،رسالة ماجستير. بغداد: كلية العلوم السياسية–جامعة النهرين.

٥. طاهر حمدي كنعان، و حازم تيسير رحاحلة. (٢٠١٦). الدولة واقتصاد السوق: قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية (المجلد الطبعة الاولى). بيروت–لبنان: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.

٦. عادل عبد الصادق. (٢٠١١). الفضاء:ساحة جديدة للتنافس الاسيوي. القاهرة–مصر: مجلة السياسة الدولية–مؤسسة الاهرام.

٧. عبد القادر دندن. (٢٠١٥). الادوار الاقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية:دراسة ميدانية (الصين). عمان–الاردن: مركز الكتاب الاكاديمي.

٨. عزت شحرور. (٢٠١٧). مبادرة الحزام والطريق:رؤية نقدية . الدوحة–قطر: مركز الجزيرة للدراسات.

٩. غسان العزي. (٢٠٠٠). سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى. بيروت–لبنان: مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق.

١٠. فولفجانج هيرن. (٢٠١١). التحدي الصيني (المجلد الطبعة الاولى). (رمضان حسين، المترجمون) الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر.

١١. فيدياناد كاردني. (٢٠١٤). الشراكات الاستراتيجية في توزن التحالفات (المجلد الطبعة الاولى). عمان–الاردن: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجي.

١٢. كارن ابو الخير. (٢٠١١). تحولات القوة في عالم بلا اقطاب. القاهرة–مصر: مجلة السياسة الدولية،مؤسسة الاهرام،المجلد ٤٦.

١٣. كرار انور البديري. (٢٠١٥). بزوغ القوة من الشرق ، السلسلة الجامعية. بيروت–لبنان: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية،شركة صبح للطباعة.

١٤. كرار انور البديري. (٢٠١٨). براديغما للفهم: النظريات المؤسسة للسياسة الخارجية الامريكية (المجلد الطبعة الاولى). بيروت–لبنان: مكتبة السنهوري.

١٥. مايكل اس تشايس. (٢٠١٦). نهج الصين المتطور ازاء الردع. مؤسسة راند.

١٦. مايكل دي سوين. (١٩٩٧). التقييم الاستراتيجي (المجلدات الطبعة الاولى–العدد ٥). ابو ظبي–الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

١٧. محمد ابراهيم السقا. (٢٠١٢). هل تغير دول البريكس قيادة الاقتصاد العالمي. جريدة العرب الاقتصادية الدولية الالكترونية–الشركة السعودية للبحث والنشر.

١٨. محمد عبد السلام. (٢٠١١). القدرات العسكرية الصينية والتوازن الاقليمي. القاهرة–مصر: مجلة السياسة الدولية .

١٩. محمد كاظم المعيني. (٢٠١٨). ايكولوجيا الارتقاء:الصين وتجليات المستقبل:دراسة في الامكانيات والتحديات. بيروت–لبنان: مكتبة السنهوري.

٢٠. محمد مجاهد الزيات. (٢٠١٦). دون شراكات استراتيجية دفاعلية او تصنيع عسكري. جدة–المملكة العربية السعودية: مجلة اراء حول الخليج ،مركز الخليج للابحاث .

٢١. محمود ادريس. (٢٠١٧). التعاون العربي الافريقي الصيني في اطار مبادرة الحزام والطريق. الخرطوم-السودان: مركز البحوث والدراسات الافريقية،جامعة افريقيا العالمية.

٢٢. مسعد الششتاوي احمد. (٢٠٠٨). القدرات العسكرية الصينية. القاهرة -مصر: مجلة السياسة الدولية ،مؤسسة الاهرام.

٢٣. مغاوري شلبي علي. (٢٠٠٧). الصين والاقتصاد العالمي: مقومات القوة وعوائق الاندماج. القاهرة-مصر: مجلة السياسة الدولية،مؤسسة الاهرام،العدد ١٦٧.

٢٤. منى يونس حسين. (٢٠١١). دور الادخار في تحديد حجم الاستهلاك وحجم الطلب في الصين . بيروت-لبنان: مجلة بحث عربية، مركز دراسات الوحدة العربية،العددان ٥٣-٥٤.

٢٥. مؤيد يونس يونس. (٢٠١٦). ادوار القوى الاسيوية الكبرى :في التوازن الاستراتيجي في اسيا بعد الحرب الباردة وافاقها المستقبلية. عمان-الاردن: الاكاديميون للنشر والتوزيع.

٢٦. وائل محمد اسماعيل. (٢٠١٢). التغيير في النظام الدولي (المجلد الطبعة الاولى). العراق-بغداد: مكتبة السنهوري.

٢٧. وائل محمد اسماعيل. (٢٠١٦). الامبراطورية الاخيرة: افكار حول الهيمنة الامريكية . عمان-المملكة الهاشمية الاردنية: دار الاكاديميون للنشر والتوزيع.

٢٨. وسيم خليل القلعجية. (٢٠١٧). روسيا الاوراسية (زمن الرئيس فلاديمير بوتين) (المجلد الطبعة الثانية). بيروت-لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون.

٢٩. وليد سليم عبد الحي. (٢٠١٤). المكانة المستقبلية للصين : في النظام الدولي (المجلد الطبعة الثانية). ابو ظبي-الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

References :

1. Bates Gale. (2009). The Rising Star Thane: New Security Diplomacy (Volume 1st Edition). (Dalal Abu Haidar, Translators) Beirut-Lebanon: Dar Al-Kitab Al-Arabi.

2. Jinliangxiang Anjana Redan. (2018). The Belt and Road Initiative: Opportunities and Obstacles Facing the Gulf Region. United Arab Emirates: Emirates Diplomatic Academy.

3. Al-Desouki, Abu Bakr Fathy Al-Desouki. (2000). The Development of US-China Relations. Cairo-Egypt: Al-Ahram Foundation

4. Zeina Abdul Amir Abdul Hassan. (2012). China's Regional Strategy and Its Role in Defining Its Global Position, Master's Thesis. Baghdad: College of Political Science - Al-Nahrain University.

5. Taher Hamdi Kanaan, and Hazem Tayseer Rahahla. (2016). The State and the Market Economy: Readings in Privatization Policies and Their Global and Arab Experiences (Volume 1st Edition). Beirut-Lebanon: Arab Center for Research and Policy Studies.

6. Adel Abdel Sadek. (2011). Space: A New Arena for Asian Competition. Cairo-Egypt: International Politics Magazine-Al-Ahram Foundation.

7. Abdel Qader Dandan. (2015). Regional Roles of Rising Powers in International Relations: A Field Study (China). Amman-Jordan: Academic Book Center.

8. Ezzat Shahrour. (2017). The Belt and Road Initiative: A Critical Vision. Doha-Qatar: Al Jazeera Center for Studies.

9. Ghassan Al-Azzi. (2000). Power Politics: The Future of the International System and the Great Powers. Beirut-Lebanon: Center for Strategic Studies for Research and Documentation.

10. Wolfgang Hern. (2011). The Chinese Challenge (Volume 1st Edition). (Ramadan Hussein, Translators) Riyadh: King Fahd National Library for Publishing.

11. Vidianad Kardani. (2014). Strategic Partnerships in Balancing Alliances (First Edition). Amman-Jordan: Emirates Center for Strategic Studies and Research.

12. Karen Abu Al-Khair. (2011). Power Shifts in a Non-Polar World. Cairo-Egypt: International Politics Magazine, Al-Ahram Foundation, Volume 46.

13. Karar Anwar Al-Badri. (2015). The Rise of Power from the East, University Series. Beirut-Lebanon: Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, Sobh Printing Company.

14. Karar Anwar Al-Badri. (2018). Paradigm for Understanding: The Founding Theories of American Foreign Policy (First Edition). Beirut-Lebanon: Al-Sanhouri Library.

15. Michael S. Chase. (2016). China's Evolving Approach to Deterrence. Rand Corporation.

16. Michael D. Swain. (1997). Strategic Assessment (First Edition Volumes-Issue 5). Abu Dhabi-United Arab Emirates: Emirates Center for Strategic Studies and Research.

17. Mohamed Ibrahim Al-Saqa. (2012). Will the BRICS Countries Change the Leadership of the Global Economy? Arab International Economic Newspaper - Saudi Research and Publishing Company.

18. Mohamed Abdel Salam. (2011). Chinese Military Capabilities and Regional Balance. Cairo-Egypt: International Politics Magazine.

19. Mohamed Kazem Al-Moaini. (2018). Ecology of Progress: China and the Manifestations of the Future: A Study of Possibilities and Challenges. Beirut-Lebanon: Al-Sanhouri Library.

20. Mohamed Mujahid Al-Zayat. (2016). Without Strategic Defense Partnerships or Military Manufacturing. Jeddah-Kingdom of Saudi Arabia: Opinions on the Gulf Magazine, Gulf Research Center.

21. Mahmoud Idris. (2017). Arab-African-Chinese Cooperation within the Framework of the Belt and Road Initiative. Khartoum-Sudan: Center for African Research and Studies, International University of Africa.

22. Masoud Al-Shishtawi Ahmed. (2008). Chinese Military Capabilities. Cairo - Egypt: International Politics Magazine, Al-Ahram Foundation.

23. Maghawry Shalaby Ali. (2007). China and the Global Economy: Elements of Power and Obstacles to Integration. Cairo - Egypt: International Politics Magazine, Al-Ahram Foundation, Issue 167.

24. Mona Younis Hussein. (2011). The Role of Savings in Determining the Size of Consumption and the Size of Demand in China. Beirut - Lebanon: Arab Research Magazine, Center for Arab Unity Studies, Issues 53-54.

25. Mu'ayyad Younis Younis. (2016). The Roles of the Major Asian Powers: In the Strategic Balance in Asia after the Cold War and Its Future Prospects. Amman - Jordan: Academics for Publishing and Distribution.

26. Wael Mohamed Ismail. (2012). Change in the International System (Volume 1st Edition). Iraq - Baghdad: Al-Sanhouri Library.

27. Wael Mohamed Ismail. (2016). The Last Empire: Ideas on American Hegemony. Amman-Hashemite Kingdom of Jordan: Academics House for Publishing and Distribution.

28. Waseem Khalil Al-Qalajiya. (2017). Eurasian Russia (Era of President Vladimir Putin) (Volume 2nd Edition). Beirut-Lebanon: Arab Scientific Publishers.

29. Walid Salim Abdul-Hay. (2014). The Future Position of China: In the International System (Volume 2nd Edition). Abu Dhabi-United Arab Emirates: Emirates Center for Strategic Studies and Research.